11 March 2009
Arabic
Original: English

gÛÀţä ƷŘş ĞΛƨ

ɹƶÊŧ̧åş ĞƵÀƵÀƵöä gøşÆöä

٢-١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

gøşÆöäş gÛÀţÀœ ŧ ΛĦţä ƷœäÀöä ƱţÀΛĦöä ÀƢúΛţä ǰ ƵÀƢφ ĞĦæÀƢη ĞΛφƶΛĦţä ĞΛφηÀĦöä ĞΛφÊĦŧDƶŸö ƢΛÀÎΛφĦöäş ĞΛφƵÀƵöä ĞÊƵÀΛƵƢφèŧä ĞΛφÊŧΛƢöäş kÊΛφΛƨä kΛφœ gäşÀÊΛφţä :čċċċ ÿÀφƷ gÛÀΛφţä" gÀφƷäÀη ŧÊΛφŧĦk :"ƢΛÀÎΛφĦöäş ƀäÀφΣä ɹÀφÕöä Ž ÿŸÊΛφöäş ĞÊŦÀφÀœ ÕƵÀÊη gÛÀţä ţÀŘşÛş ƆÀÊΛƨä ózŢΛţä

Ž ƆÀÊΛƨä ózŢΛţä gÀƷäÀη ŧÊŧĦk ȯÀf Ž ğäóÆÖöä ÕÀΛœ ƢƷ êÀÕφ ĞÕŸǵ ŧΛφèÀÕk Ž gäşÀÊΛφţä ŧΛφƷä БÛ ĞΛφƶäÀTä ĞΛφÊΛÙƶöä ǰηäƎΛφöäş ğÀèÀÊÊΛφöä ȧÀÊΛφè Ž ĞΛφÀƷÀöä ĆÆΛφÕk ÕΛφöæ Ž ÀΛφη ÛÕΛφDƶÀöäş gÛÀΛφţä kΛφœ ğÀÊöşúÊΛφţä àÆΛqä/ĞΛÀÎΛφöä ĞƷÀΛţä ÒÕφ âşKƶ

ĞÎęÀΛţä gÀΛÆη Ƣη ÿÆÕη ÂDƶƶη

١ - عقدت لجنة وضع المرأة في اجتماعها الرابع المعقود في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ حلقة نقاش تفاعلية للخبراء عن ”بناء القدرات في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية الهادفة إلى دعم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“.

٢ - وتألفت حلقة النقاش، التي ترأستها السيدة إينا بارك (جمهورية كوريا) رئيسة [illegible] ء التالية أسماؤهم: هيسو شين سيول، وجييدر بورفانيكييني، أستاذة مشاركة في جامع

فني أقدم في الشؤون الجنسانية والعنف الجنساني وحقوق المرأة، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، واشنطن العاصمة، ومنسق حركة Men Engage Alliance؛ وبافانا كومالو، مشاركة في تأسيس وإدارة شبكة سونكي لكفالة العدل بين الجنسين؛ وناومي كاسيرير، أخصائية فنية أقدم، برنامج ظروف العمل والعمالة، منظمة العمل الدولية.

٣ - وكرر المشاركون التأكيد على الالتزامات العالمية والأطر المعيارية المتصلة بالمساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل، بما في ذلك في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلى أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

٧ - وناقش المشاركون دور القوالب النمطية الجنسانية في إدامة عدم المساواة في تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل ومساهمته في عدم تكافؤ الفرص، بما في ذلك فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية. وساهمت القوالب النمطية الجنسانية في تحميل النساء عبئاً غير متناسب في إطار الأسرة المعيشية ومسؤوليات غير متناسبة في مجال توفير الرعاية بغض النظر عن مركزهن الاجتماعي الاقتصادي وعن انخراطهن في العمل، سواء النظامي أو غير النظامي. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الكثير من المجتمعات، تُعتبر النساء أقل قدراً، كما أن العنف ضد المرأة مقبول على نطاق واسع. أما الرجال، فيُعتبرون معيلين متفرغين وقاصرين عن تقديم الرعاية.

٨ - ولمعالجة القوالب النمطية الجنسانية، شدد المشاركون على أن الحلول يجب أن تشمل أنشطة مستدامة لجعل عقلية الناس أكثر ميلاً نحو أدوار جنسانية أكثر تكافؤاً. وسُلط الضوء

السياسات الأسرية تسترشد في بلدان أخرى بمفاهيم ترى أن دور الرجل يتمثّل في ''مساعدة'' المرأة في هذه المسؤوليات.

١٠ - شدد المشاركون على ضرورة بذل المزيد من الجهود لإشراك الرجال والفتيان في تقديم الرعاية على مستوى الأسرة والعمل المأجور في مجال الرعاية. ونوقشت أهمية تعزيز تحمل أعباء الأبوة بفعالية ومسؤولية. ففي حين أن بعض الرجال يزيدون مشاركتهم في رعاية الأطفال، لا تزال مشاركة الرجل منخفضة نسبيا [illegible] ð, C Ð p ÂMðƒ Ć @ À v •• $0a

١٣ - ون[illegible] الجهود المبذولة في [illegible] المناطق لإنشاء وتوسيع ضروب متنوعة من الإجازات [illegible]ة، وتدابير الحماية [illegible]عية (مثل التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية والعلاوات [illegible] والخدمات العام[illegible] تباين كبير بين البلدان والمناطق في نطاق هذه

١٧ - ولوحظ أن وضع السياسات والتدابير الرامية إلى تعميم أهداف المساواة بين الجنسين بصورة فعالة يتطلب التزام الجهات الفاعلة الرئيسية، مثل الحكومات، والقطاع الخاص، ونقابات العمال. كما يتطلب التزاما مستمرا بتخصيص موارد للقطاعات الاجتماعية. وأكد المشاركون على ضرورة مواصلة البحث في فائدة أدوات من قبيل إجراء استقصاءات عن استخدام الوقت من أجل تزويد صناع السياسات بالمعلومات. ولا بد في هذا الصدد من الحصول على ردود من قطاعات متعددة، وإقامة شراكات، وتعزيز التنسيق. وأشار المشاركون إلى أن المبادرات والتدابير المتعلقة بالسياسات الجيدة المتخذة في القطاع العام ينبغي تكرارها في القطاعين الخاص والمدني. وأشير إلى

بينت التجارب أثناء الأزمة المالية الآسيوية في عقد التسعينيات من القرن العشرين، على سبيل المثال، أن الإنجازات التي تتحقق في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن تتآكل. ولذلك نبه المشاركون إلى أنه من اللازم إيلاء الأمر عناية فائقة ووضع برامج خاصة لاجتناب الآثار السلبية. ولوحظ أن هناك مبررات قوية لأن تتضمن برامج التحفيز استثمارات سخية في مجالي الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. وأعرب المشاركون عن تطلعهم إلى أن يمكن الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية من أجل الحد من حالات ضعف السكان، والتخفيف من مسؤوليات الرعاية غير المأجورة، ودعم فرص العمل في قطاعي الرعاية والتعليم المتناميين، وهي كلها أمور تساعد على التوفيق بين العمل والأسرة، وتسهم في تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، وتحقق نفعا اقتصاديا في نفس الوقت.